المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003: محاولة في تحديد المعوقات – المعالجات – وآفاق المستقبل
اسم الكاتب: أ.د ناظم نواف ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2619
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة٢٠٠٣ : محاولة في تحديد ألمعوقات – المعالجات - وآفاق المستقبل

ا.د ناظم نواف ابراهيم
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
.dr.nadhim967@gmail.com

الملخص : تمثل أزمة المياه في العراق، احد ابرز المشاكل التي تمس الأمن الوطني والقومي للبلد لما تؤدي إليه من نزاعات داخل أحواض الأنهار المشتركة بين دوله، اذ أصبح عامل المياه اليوم احد العوامل الرئيسة التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار الدولية. ويمكن إرجاع الدور المتزايد لعامل (الأمن المائي) في السياسات الدولية المعاصرة الى مجموعة من الاعتبارات كظاهرة الجفاف وتفاقم مشكلة الغذاء والانفجار السكاني والطلب المتزايد على المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية... وغيرها

الكلمات المفتاحية : الأمن ، المياه ، العراق ، موارد ، الإدارة

The crises water security upwards of Iraqi after 2003: an attempt to determine handicaps wizards future prospects

prof.Dr.Nadhim Nawaf Ibrahim
Al-Mustansiriya University/ College of Political Science

Abstract : The water crisis in Iraqi is considered as one of the most important issues that affect the national security. Thus, the water factor has become one of the main factors that threaten good neighborly relations and regional cooperation among riparian countries in the international river basins. The increasing role of the water security factor in the contemporary international politics can be attributed to a set of concerns such as the phenomenon of drought, food security, population explosion and increasing demand for water for domestic, agricultural, industrial and other purposes

Key words: security, water, Iraqi, Resources, Integrated .

مقدمة

مما لاشك فيه – بتعدد المسائل التي تنشغل بها أجندة الدول، بين قضايا امن تقليدي وغير تقليدي ، والأخيرة تتسم بتشابك البعدين وتداخلهما ، وهنا تمثل ازمة المياه إحدى القضايا البارزة(الصاعدة) في وقتنا الحاضر . اذ يحتل الماء موقعا مهما في سياسات الدول وبرامجها لإدارة واستخدام هذا المصدر ، ليس فقط فيما يرتبط بالجوانب الاقتصادية، والديمغرافية ، والتقنية ، بل في الإطار الواسع والشامل للأهداف الاستراتيجية الحالية والمستقبلية ، لهذه الدول او تلك ، لاسيما اذا ما علمنا ، ان مياه الأنهار تجتاز في اغلب الأحيان أراضي دول عدة تختلف في طبيعة أنظمتها وأهدافها، فضلا عن حاجتها الماسة للمياه .ويأتي نهري دجلة والفرات في مقدمة انهار البلدان العربية التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة ، وفقا لهذا يمثل الماء كثروة طبيعية ، احد عناصر القوة لأية دولة ، بل هو أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة الإنسان يوميا ، وعليه فالأمن المائي يمثل عنصرا رئيسا في تحديد مسار الأمن السياسي لكثير من الدول ،وكذلك تعد المياه العنصر الرئيس في مجال التنمية المستدامة ، إذ يعتمد نصف سكان العالم على الموارد المائية التي يتقاسمها أكثر من بلد . ولا تقتصر ازمة المياه على الندرة ، بل تمتد إلى نوعيتها التي تتدنى وتتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب كثيرة . وهذا النهج يتطلب تحقيق الأمن المائي العراقي موضوع الدراسة .

أهمية البحث :– تكمن أهمية البحث في انه يعبر عن دراسة تحليلية لواقع ومستقبل مسألة المياه في العراق والمتطلبات الواجب إتباعها ، في إدارة المياه بمنهج شامل ومنظم يستند إلى إدارة متكاملة لكافة الموارد المائية .

اشكالية البحث :– ترجع مشكلة البحث من إن التنافس المتزايد على المياه ، قد ازداد في وقتنا الحاضر ، ويرجع سبب ذلك إلى التوزيع غير العادل للموارد المائية بين دول المنبع والمصب ، وينتج عنه نزاعات داخلية وكذلك الزيادة السكانية وندرة المياه كمصدر طبيعي فضلا عن التغيرات المناخية ، وهنا سيتم طرح العديد من التساؤلات منها :– ما هو الأمن المائي ؟ كيف يمكن تحقيق الأمن المائي ؟ وما هي السبل الكفيلة في تقديم إدارة عملية (إجرائية) لحل ازمة المياه ؟ وكيف يتم الوصول إلى اتفاق وتعاون مشترك في صياغة اتفاقية مائية تخدم الامن المائي العراقي؟ .

فرضية البحث :– ينطلق البحث من فرضية مفادها ، كلما زادت وتكثفت فعاليات الدبلوماسية المائية والتحرك السلمي المستمر بشكل سلس بين جميع الأطراف الدولية المتشاطئة (المنبع والمصب) زادت احتمالية التعاون بين الدول المتشاطئة مع العراق موضوع البحث .

منهجية الدراسة :- اعتمد البحث على العديد من المناهج وذلك للفائدة العلمية ومنها – منهج التحليل الوصفي ، المنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة ، وذلك للفائدة العلمية هنا .

المبحث الأول

التعريف بالأمن المائي والمفاهيم ذات الصلة .

إن كتابة اي بحث علمي عندما يتأهب الباحث للقيام به، ان يحدد ولو بشئ من الإيجاز المفاهيم الرئيسة التي تحتل موقعا مهما في بحثه، وبحثنا هذا عن (أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة ٢٠٠٣) ، لابد ان نهتدي بمفهوم أساسي وهو الأمن والامن المائي، وكذلك دراسة المفاهيم ذات الصلة، لكي يستطيع القارئ والباحث معا من الاسترشاد والإدراك لاستيعاب تلك المفاهيم بطريقة علمية ومنهجية سليمة لحيثيات البحث دون إرباك او ملل وبشكل مفصل وعلية سيتم هذا المبحث الى مطلبين وفقا بما يلي .

المطلب الأول : التعريف بالأمن المائي . سيتم هنا تناول الأمن ، ومن ثم الأمن المائي وفقا بالاتي :-

أولا :- مفهوم الأمن :إن مفهوم **الأمن** لغة، وبحسب لسان العرب يعني : (ضد الخوف ونقيض الخوف) (منظور ب.ت، ١٠٧) ، إي الاطمئنان ، وهذا المفهوم يطرح اليوم على عدة أصعدة ، على مستوى الصعيد الاممي كالأمن الدولي او الجماعي ، وعلى صعيد قاري كالأمن الأسيوي، وقومي كالأمن العربي ، ووطني كالأمن العراق والأمن التركي وغيره ، كان يكون الأمن الغذائي او الأمن الثقافي (الخفاف ١٩٨٥ ، ١٤٢) ..الخ . وإذا كانت كلمة الأمن تعني ان يسبب ذلك تقلص للطمأنينة والاستقرار ، وبهذا المعنى يتحدث الجميع عن امن الفرد او المواطن ، وما الأمن الداخلي الا نموذج لمفهوم الأمن ، اما في نطاق التعاملات الدولية المعاصرة فيمكن ان نحيله إلى ثلاث مفاهيم ، متداولة وهي : الأمن القومي والأمن الإقليمي و الجماعي(ربيع ١٩٨٥، ١٧). وبحسب البعض فان مفهوم الأمن (Security) يشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر والقدرة على مواجهة اي مشكلة عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية (فهمي ١٩٨٨، ٧٢) .أما بالنسبة الى (ماكنمارا) فيوضح بان مفهوم الأمن يعني(التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد امن) (ماكنمارا ١٩٧٠ ، ٨٣) ، ويتضح من جميع تلك التعاريف بأنها تلتقي عند قاسم مشترك مفاده: ان الأمن يعني بالمحصلة التحرر من الخوف والقلق من الخطر وعليه فان الأمن الحقيقي هو امن الإنسان والذي هو أساس الأمن الاجتماعي والأمن الوطني والقومي

ثانيا : مفهوم الأمن المائي :- إن الأمن المائي اليوم يعتمد على ضمان توفر الموارد المائية اللازمة للاستخدامات المهمة سواء كانت زراعية او صناعية او تقنية ..وغيرها ، بما يتناسب وحجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم (الشمري ٢٠٠١ ،٢٥) وهذا يعني إن الأمن المائي : هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبة نوعا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان ، وبصورة مستمرة ، لأغراض الشرب والاستخدامات المختلفة ، والنمو الصناعي والإنتاج الزراعي والتوازن البيئي(عباس ٢٠١٣، ٦).ومن جانب آخر يعرف الأمن المائي: بانه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية ، وهنا يرتبط مفهوم الامن المائي بمتغيرين الأول متغير (الأمن) والثاني متغير (الماء)، ويتحقق هذا المتغير اي الامن المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع (ديدوح ٢٠١٧، ٢٦) ، وبمعنى اخر ان الأمن المائي يمثل كميات المياه المتوفرة (كما ونوعا) ، وهذا الأمر يعتمد على وجود إدارة متكاملة وطنية مهتمة بهذا الموضوع ، ومركزه على قواعد وقوانين تصدرها الجهات المسئولة في الدولة ، في هذه الاحوال يتم تحقيق ما يسمى بالأمن المائي موضوع الدراسة بالشكل المطلوب(عبدالرحمن ٢٠١٢ ، ١٦) ، بحيث تكون هنالك ادارة واهتمام بالموارد المائية في حال توفرها ، والحفاظ عليها من النفاذ والتلوث البيئي ، وحسن الاستخدام الأمثل لها ، فضلا عن توفر المشاريع المائية الجديدة والبرامج الحديثة الشاملة في الوقت الحاضر والمستقبل (محمد ٢٠٢٢ ، ١٦) ، فضلا عن ذلك يعرف الأمن المائي : بأنه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للإنتاج الوطني والصحة ومتطلبات الحياة الأخرى ، وهنا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون توفر الماء في العالم، وترتبط قيمة الماء واهميتها ببقاء الإنسان سالما معافى ، ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي ، بحيث كلا المفهومين يؤديان إلى تكامل بعضهما لبعض ، اذ إن نقص كميات المياه الصالحة للاستخدام البشري يؤدي الى الأضرار بالأمن الغذائي والقومي للدول نتيجة اعتماد الشعوب ومؤسسات الدول على المياه في جميع مجالات حياة الإنسان (الدويكان ٢٠١٨) وقيمة المياه وأهميتها جاءت في محكم كتابه تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي)القران الكريم ايه ٣٠)، وعليه يمثل الأمن المائي الضمان الحقيقي والكفاية من الحاجة للمياه عبر الزمان والمكان ، ويتم ذلك من خلال تطوير وتنمية الثروة المائية حاضر ومستقبلا سواء أكانت هذه الموارد تقليدية او غير تقليدية ، من ان مسالة التحديد العلمي الدقيق للاحتياجات المائية حاضرا ومستقبلا ،وعليه فان تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه ووفرة الاثنين تعني تحقيق التنمية المستدامة في البلاد .

المطلب الثاني : التعريف بالمفاهيم ذات الصلة . هنالك العديد من المفاهيم المقاربة او ذات الصلة بمفهوم الأمن المائي وهي بالاتي :

اولا :- دبلوماسية المياه (Water Diplomacy) : تمثل الدبلوماسية المائية بمجموعة من الآليات والعمليات والموارد التي يمكن استخدامها على نحو مرن من اجل التركيز على ترميم وبناء الثقة بين البلدان المتشاطئة والمشتركة في المياه الدولية ، وهي تعرف بأنها : مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية التي تعالج مشكلة مائية معينه ، وهذا الأمر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانات المادية والبشرية ، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق اهداف إستراتيجية ، وتهدف الدبلوماسية من خلال أنشطتها الى تحركات تقوم بها الأنشطة الخاصة بها لتحقيق الأمن المائي (الشامي ٢٠٢٠، ٤٢) ، وهي تعني كذلك: بمجموعة الإجراءات المعتمدة من اجل الوصول الى الى افضل الحلول الإستراتيجية للمشكلة المائية المعينة ، والوصول بها الى الاهداف المطلوبة، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشترك بالمياه لتسوية المشاكل العالقة وفقا للآليات التالية (التفاوض، المساعي الحميدة ، الوساطة ، المصالحة ثم التحكيم الدولي والمقايضة أحيانا) ، وهنالك صلاحيات لدي مجلس الأمن الدولي بحيث يطلب من الأطراف المتنازعة الى فض النزاع باي وسيلة من الوسائل انفة الذكر وفقا للمواد (٣٤- ٣٨) من ميثاق الأمم المتحدة ، لتلافي مشاكل المياه بين الدول المتشاطئة (تقرير ٢٠١٧ ، ٧٣) وعليه تقوم الدبلوماسية المائية من جانبها العلمي على ما يلي (طايع ٢٠١٥ ، ٢٠) : ١- مراقبة حالات الصراع والتعاون بشان مسالة المياه الإقليمية.٢- إيجاد جهاز للحد من خطر النزاعات في مسالة المياه قبل حدوثها .٣- إيجاد الحلول الإستراتيجية وتنفيذها في هذا المجال .٤- إيجاد مشاريع وبرامج شاملة بالإمكان تطبيقها. وغالبا ما يجد المعنيين بشؤون الدبلوماسية بان تحقيق الأهداف يتم من خلال المفاوضات وتجنب الاندفاع الى استخدام سبل الإكراه والقوة .

ثانيا :الإدارة المتكاملة للموارد المائية(Integrated Water Resources Management) : الإدارة المتكاملة للموارد المائية –تمثل واحدة من اهم وابرز التنمية المستدامة المنشودة في جميع البلدان للعالم النامي والمتقدم معا ، وعليه فهذه الإدارة تمثل وسيلة للتعامل مع المشاكل والأزمات الهيكلية للحياة على المستوى الداخلي والخارجي (الربيعي ٢٠١٤ ، ١١) ، وقد عرفت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من اجل المياه، الإدارة المتكاملة للموارد المائية: على أنها العملية التي تنتج التنمية المنسقة للموارد المائية، الصالحة للشرب وغيرها ، وهي كذلك وسيلة او أداة لتحقيق إدارة سليمة اقتصاديا ومستدامة بيئيا للموارد المائية وتوفير

خدمات المياه بشكل يرضي جميع الأطراف المشتركة بالمياه الدولية (الشامي ،٧٣) . وتقوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية باعتماد التحكيم والتخطيط العلمي باليتين من الأنشطة الإدارية وهما آلية (العرض) والتي تتطلب تحديد موقع المياه وتنميتها وإدارتها ، والأخرى تتمثل بإلية (الطلب) التي تستهدف الترويج لمستويات وأنماط أكثر نجاحا في استعمال الموارد المائية

المبحث الثاني

واقع المياه في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ قراءة ما بين طموح التنمية وقيودها .

ان مشاكل المياه كانت ولازالت تمثل هاجس خوف شعوب العالم ، ليس لان المياه تمثل أساس الحياة وديمومتها (كما أسلفنا)، ولكن لان توزيعها لا يتوقف في العديد من مناطق العالم مع متطلبات الإنسان المختلفة ، مما انتج نشوب مشاكل حول مصادر المياه (داود ٢٠١٧ ، ١٨-١٩) .وعليه ووفقا لما ذكر من ان الامن المائي يعني: ضمان توفر المياه بالكميات والنوعية المطلوبة، لتلبية احتياجات السكان وبشكل مستمر لاغراض الشرب والاستخدامات المنزلية.. وغيرها. هذا الامر يستلزم تحقيقا الأمن المائي الى معرفة واقع وإمكانات العراق من المياه من حيث تنوع مصادرها ومخزونها وظروف استغلالها وكيفية تحسين نوعيتها ، الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من التحديات التي تواجه البلد أمام تحقيق الأمن المائي ، اذ ارتبط وجود العراق قديما وحديثا بوجود نهرين ، سمي على اسمهما ببلاد وادي الرافدين ، وليس له الاستقرار والاستمرار بدونهما ، لكن المتتبع لواقع العراق اليوم لم يجد من التفاهمات او الاتفاقيات الواضحة التي تؤمن حق البلد المائي من الدول المتشاطئة معه ، لاسيما جل موارد البلد المائية تأتي من جيرانه تركيا وايران، والبعض منها يمر عبر سوريا. لذا فإن واقع الموارد/المصادر المائية في العراق يقسم كما هو معروف إلى مصدرين أساسيين هما: **اولا: الموارد المائية السطحية . ثانيا : المياه الجوفية والأمطار.**

اولا: الموارد المائية السطحية :- تشكل المياه السطحية نسبة (٠،٢%) من مجمل مساحة العراق البالغة (١٧٤,٠٢٠) مليون دونم وهي متحصلة من مصدرين رئيسيين هما الانهار والروافد التي يبلغ معدل ايراداتها السنوية مجتمعة(٧٧) مليار/ متر مكعب (الزواوي ٢٠٠٤ ، ٢٣) واليوم تشير بعض المصادر لاتصل الى ٤٠مليار/متر مكعب .وفيما يلي اكثر تفصيلا لهذه المصدرين والتحديات التي تواجه البلد مع الدول المتشاطئه معه .

-حوضي دجله والفرات . تشكل مياه حوضي دجلة والفرات وكذلك الزاب الاعلى والزاب الاسفل مايقارب (٨) مليار متر مكعب لنهر دجلة اي مانسبته(٦٢,٥%) و تقريبا (٣) مليار متر مكعب لنهر الفرات مانسبته(٥،٣٧%) .وهذا الواقع قبل انشاء السدود والمحطات الكهربائية

التركية والسدود السورية، وعند متابعة مجرى النهرين نجد ان نهر الفرات يبلغ طوله من منبعه من جبال تركيا وحتى يدخل الاراضي العراقية في حصيبة ، الى مدينة القرنة، وهنا يلتقي مع نهر دجلة مكونا شط العرب (١١٦٠) كيلومتر، وتبلغ مساحة حوضه (٣٨٨) الف كيلومتر مربع، ويتمثل الفرات المصدر الرئيسي لمياهه من الثلوج والامطار المتساقطة من الاطراف العليا للنهر. ويمثل نهر الفرات المصدر المائي الوحيد لسبعة محافظات عراقية(الانبار ،كربلاء ، النجف ، الديوانية، المثنى، وذي قار)، وكذلك جزء من بغداد والبصرة (شروف ٢٠١٥، ٢٣) ، اما بالنسبة الى نهر دجلة فانه يعد الشريان الثاني للعراق بطول(١٩٠٠) كيلو متر ، وهو ينبع من هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية ، وجبال زاجروس ، في ايران ، ويدخل العراق بعد مروره بمسافة قصيرة في سوريا، وترفده في العراق عدة انهار/روافد وهي الخابور ،الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم ونهر ديالى ، وتعتمد على نهر دجلة عشر محافظات عراقية اعتمادا كبيرا هي (دهوك، اربيل ، السليمانية، نينوى، صلاح الدين، بغداد، واسط، ميسان وكركوك) ، وجزء من محافظة البصرة، وتشير العديد من المصادر بارتفاع نسبة الملوثات في نهر دجلة، فضلا عن التركيز العالي من الاملاح الذائبة (الشمري ، ٦) . وفي الوقت نفسه، وبحسب العديد من التقارير والتي تؤكد الى ان مياه نهر دجلة في اغلب مناطق العراق غير صالحة للاستخدام البشري والحيواني (العاني ٢٠١٢، ٥٧) بسبب التلوث الحاصل به. بالمقابل يلاحظ ان العراق يستهلك في الوقت الحاضر ما يقارب (١٩) مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات وهو يعاني من تردي نوعية المياه وكميتها ، والاخطر من ذلك تأثير المشاريع التركية ، وكذلك السورية بهذا الاتجاه ، مما ولد حالة من تهديد الامن المائي للعراق ، من تلك الدول والتي تتقسم بين هيمنة او سيطرة او استخدام تعسفي بورقة المياه ، مثلا تتحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، اذ لم تكن قبل التسعينيات مشكلة قائمة بهذا الخطر بين العراق وتركيا، لاسيما انها اي تركيا اقامت اول سد على الفرات عام ١٩٧٤ وهو سد(كيبانو) ، بينما نجدها اليوم بصدد استكمال بناء مشروع الكاب (Gap) هذا المشروع له مضامين وأبعاد سياسية، اذ يتكون من (٢٢) سدا على نهر الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة .وهنا يتضح مدى الخطورة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات لان العراق يمثل دولة المصب. وكذلك استمرار تركيا باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الاراضي ضمن مشروع (الكاب) واعادة تصريف نسبة كبيرة وخطرة من المياه في ري تلك الاراضي باتجاه نهر الفرات. ومن جانب اخران (٤٢) رافدا ينبع من ايران وهي تغذي نهر دجلة ، على طول الحدود بين العراق وايران، والبالغ طولها (١٢٠٠) كيلو متر، وهذا غير مستغرب لان ايران كانت تبني العديد من المشاريع والسدود والقنوات لتغيير

مسار عدد من تلك الانهار والروافد، بل وصل الحال لبعض هذه المشاريع بدا أثرها المهدد للامن المائي العراقي ،الحال الذي سبب خطرا وقلق لحرمان العراق من المياه الصالحة للاستخدام البشري . وعليه ووفقا لكل هذه المعطيات ومنذ عقود اخذت تركيا وايران باتباع سياسات احادية الجانب في التحكم في ملف المياه ، تضمن كما اشرنا الى بناء محطات كهربائية وسدود دون الرجوع الى الطرف العراقي ودون حسابات المخاطر على البيئة والانسان العراقي . لاسيما ان اهمية الماء في استمرار واستقرار الحياة وديمومتها واثرها في التنمية المستديمة ومنها توفير الامن المائي والغذائي لشعوب العالم باسره على سطح الارض (الاشرم ٢٠١٢، ١٥) . والواقع هنا يشير الى ان الابعاد الجيوبولتيكية تثير خلافا بين الدول المتشاطئة حول تحديد مصادر النهرين ، الأتراك بحسب اعتقادهم يعدون ان منبع نهري دجلة والفرات من بلادهم وهنا يعتقدون ان النهرين من المصادر الطبيعية الوطنية لبلدهم وله حقوقا وامتيازات خاصة ليس للعراق حق فيها ، وعليه تدافع تركيا عن موقفها القائم على اساس ان نهري دجلة والفرات هما نهر واحد ، وهما يشكلان نهرا منفردا وهنالك خللا في ادارة المياه، في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة وعدم الاستفادة من الاطلاقات المائية التي تصل اليه. لذلك انفقت تركيا المليارات الدولارات لاقامة مشروع نهر(الكاب) كما اسلفنا اليه، وهو يعد مشروعا سياسيا بامتياز ، اذ عندما يتم البحث في دراسة نتائجه ومؤشراته يلاحظ انه بدا في تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح الطرف التركي، او يشار الى ان تركيا التي لا تنتج نفطا قد وجدت نفسها اليوم تمارس نفوذا عبر استخدام مياهها الوفيرة كمصدر جديد للقوة في المنطقة، اي ان تركيا اخذت تنظر وبقوة الى اكتشاف سلاح المياه مستغلة الواقع الجيوسياسي كما اسلفنا، والمتمثل بعدم تطابق حدود الموارد المائية مع الحدود السياسية، الامر الذي اعطاها بان تكون مصدر سيطرة على منابع النهرين لذلك وضعت تركيا ثقلها وراء هذا الموضوع الحيوي بالنسبة لها، وهي تتبنى ما تزعم به (تورجوت اوزال وسليمان ديمرئيل) بان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ما تريد ولا يحق للعراق ولا لسوريا ان تشاركنا في مواردنا المائية وكما لا يحق لتركيا ان تطالب بحصة من بترول الدولتين وعلية لا يحق لهم المطالبة بحصة في المياه التركية بعبارة ان منابع النفط لهم ومنابع المياه لنا (الشمري ،٤٩) . وعليه كان من نتائج الهوس التركي بمسالة المياه بروز عوامل عدة منها الاتي.١- ان امتداد التعاون التركي الاسرائيلي الى مشروع الكاب (GAP) ، قد مثل هذا التعاون (الوجه المائي) للتحالف الاستراتيجي .-٢ تركيا غالبا ما تروج الى مفهوم الماء كسلعة وهي تسعى جاهدة الى مقايضة الماء بالنفط وهي مستعدة لبيع المياه لمن يرغب بالشراء.٣- ان التوجه التركي لبيع المياه يشكل تطورا نوعيا في السياسة المائية لها

وفي الحقوق المائية للعراق موضوع البحث .ويتضح ان تركيا وحتى ايران عاقدتا العزم باستمرارهما الى عدم احترم قواعد القانون الدولي التي حددتها اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ الخاصة بمسالة استخدام المياه والانهار الدولية والانتفاع منها، وتضمنت المادة (٣٧) منها بالأساس على واجب التعاون بين الدول المتشاطئة(حيدر ٢٠٢٠ ، ٨) وكذلك ما اشارت اليه في بنودها والقائمة على اساس توفر مبدا العدالة في التوزيع بين الدول المستفيدة من اي نهر دولي وهنا عدالة التوزيع لا تعني بالضرورة تحديد حصص متساوية وانما حصص عادلة فقا لمقاييس .

ونستخلص مما تقدم بان سياسات تركيا وايران ليست بالضرورة بسبب عدم توفر بدائل لها في ادارة المياه وما احدثته من نتائج خرة في الامن المائي العراقي بل لانها ولاهداف سياسية واقتصادية وامنية قد وجدت الفرصة مناسبة لتوسيع مواردها ولفرض واقع وهيمنة جديدة على المياه ، الامر الاخطر ان هذا حصل دون ان يستطيع العراق ان يدافع عن امنه المائي لاسيما بعد سنة٢٠٠٣ وكل ماتبعها من عدم الاستقرار السياسي وكذلك قلة الخبرة والتخصص في ادارة المياه ، وعليه هذا الملف يحتاج الى ارادة حقيقية وخبرة في المياه الدولية ،كل ذل ذلك مجتمعا جعل البلد يفقد يوما بعد اخر فرص للدفاع عن امنه المائي بل حال المياه يسوء ومعه حال المفاوض العراقي بشكل متزامن، اي كلما مر الوقت قلت المياه وضعف الموقف العراقي في معادلة قد تكون طردية ومستمرة هتي وقتنا الحاضر والمستقبل المتوسط .

ثانيا :- المياه الجوفية والأمطار. تمثل المياه الجوفية والامطار المصادر الرئيسة قي العديد من البلدان ، وتوفر هذه الموارد كمية اضافية هائلة من المياه، والاخيرة تتطلب برامج للتحقق من كمية المياه ونوعيتها في الآبار المختلفة ، واعادة ملئها بالمياه وسبل استغلالها (الزاوي ،٢٧). للمناطق الصحراوية، وبعض اجزاء الجزيرة ومناطق واسعة في شمالي العراق، فضلا عن ذلك تتواجد تلك المصادر في للمياه الجوفية في الصحراء الغربية بما يقارب (٢٠٠) مليار متر مكعب ، ووفقا للعديد من الدراسات تؤكد بان الخزين المتجدد من المياه في البادية الشمالية تقدر ب(١٤٤٧،٥) مليون متر مكعب ، وهذا يعني ان الاحتياطي المتجدد في العراق يقدر ب (٣،٥) مليار متر مكعب .**بالمقابل يلاحظ ان استغلال** المياه الجوفية في البلد محدد لا يتجاوز(٢٠- ٢٥%) ، ووفقا لازمة المياه في البلد يتطلب الحال بان تكون هنالك نشاطات لاستثمار الموارد المائية في الصحراء الغربية وتعويض العجز المائي الحالي ، اي لابد من خطة وادارة متكاملة ناجحة من خلال اتخاذ اجراءات عدة تتعامل مع الموارد المائية الجوفية والامطار الساقطة كنظام شامل من اجل استثمار (٤٣٠) الف دونم في عموم الصحراء الغربية واكثر من (مليوني) دونم في حال تم الاعتماد على اساليب الري الحديثة، في مجال الزراعة والصناعة،

وفقا لهذا فان الامطار الساقطة في البلد متباينة وشحيحة من منطقة الى اخرى تبعا لتباين الظروف البيئية والتضاريس الارضية الحال يتطلب ادارة متكاملة ناجحة لمواجهة هذه المشكلة تذكر لاحقا.

المبحث الثالث

قراءة في مسالة (الأمن المائي) في العراق وآفاق المستقبل.

أولا: تحليل الأزمة المائية :- يتضح ان مشاكل المياه كانت ومازالت وستبقى تشكل هاجسا وخوفا للشعوب ، ليس لان المياه تمثل أساس ديمومة الحياة فحسب، بل لان توزيعها لايتكافا مع متطلبات الشعوب المختلفة، علما ان المياه فوق سطح الارض، لايزيد ولاينقص وتقدر ب(١٠x١,٩) أي ما يعادل (١٢) مليار متر مكعب ، وان الله تعالى جعل للمياه طاقة تأتي من الشمس للتبخر وتتكاثف وتهطل مطرا وفقا للدورة الهيدرولوجية للمياه، ا وان المياه بشكل عام تغطي (٨٠%) من سطح الكره الأرضية ومعظمها مالحة تمثل تقريبا ٩٧% من مخزون المياه، اما الجزء المتبقي فيمثل الجزء العذب منها، علما ان واقع المياه العذب فوق سطح وباطن الأرض لاستعمال الإنسان هي اقل من (١%) من حجم المياه الكلي(شروف ،٢٤) اذ كثير من المؤشرات تؤكد الى ان المياه عرضه للاختزال والنقص الحاد بسبب المشاريع المقامة في تركيا وإيران كما أسلفنا، فضلا عن التذبذب في الوارد المائي نتيجة الظروف المناخية في مناشىء الجريان ، ومن المتوقع ان ينخفض وارد العراق المائي من (٧٩) مليار متر مكعب عام ١٩٧٠ الى(٦٥) مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ والى (٥٥) مليار متر مكعب سنة٢٠٤٠ ، بالمقابل سيزداد استهلاك تركيا للمياه من(٢,٠) مليار متر مكعب عام ١٩٧٠ الى (١٠,٧) مليا رمتر مكعب ٢٠١٠ و(٢٢,٥) مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ الى اكثر من نصف الدول العربية ستعاني من فجوة فعلية حادة اي الاحتياجات الفعلية تزيد على الموارد الفعلية المتاحة. واول الدول العراق سيعاني من فجوة مائية قد تصل الى(١٥) مليار متر مكعب وهذا الامر اشارت اليه العديد من المصادر بان العراق سيقع فوق خط الفقر المائي من بين البلدان العربية)(الربيعي ، ١٧) .وكذلك هنالك سببا مشروعا للقلق بسبب ندرة الماء والمنافسة المتزايدة وهي واقع حاصل على موارده المحددة، واساليب الري التقليدية ينتج عنها الى اتلاف الاراضي الزراعية الخصبة والتكاليف الاجتماعية، والبيئية المتزايدة لمشاريع المياه الكبرى ، جميعها تثير هاجس الخوف والشكوك حول القدرة على تحقيق الامن المائي، وتامين الامن الغذائي في السنوات القادمة (بوستيل ١٩٩٤، ٤٢). وعليه وبنظرة اكثر عمقا، فانه يتضح لنا مدى الحاجة الى بناء اساس لتنمية شاملة اكثر استقرارا (يذكر لاحقا). وفقا لذلك ان فهم وتحليل الارتباط بين مصيرنا

كعراقيين من جانب ومصير دول المنبع من جانب اخر، هو جزء لايتجزء من التحدي المتمثل في الايفاء بالحاجات الانسانية وحماية الوظائف البيئية التي تعتمد عليها طبيعة الحياة في مختلف اشكالها ، لذلك فمزارعنا ومصانعنا وبيوتنا ليست ادوات تنافس على مصدر واحد، بل هي عوامل في مجتمع تدعمه وتحتضنه الانظمة البيئية المختلفة ، والمحيطة بنا ، وادارة المياه هنا تشبه ما تكون بقطع جريان الدم عن عضو من أعضاء الجسد لإيصاله الى عضو اخر ، وفي كلتا الحالتين فان الكائن الحي الذي يتعرض لذلك يقاسي الألم وقد لا يداوم على البقاء اذا تمت عملية القطع او الحرمان للماء او الدم على حد سواء في موضع خطر. وعليه نجد ان الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات كثيرا ما تتعرض العلاقات بينهما لحالة من التوتر وهذا يعود سببه لثلاث اسباب رئيسة وهي (حسين ١٩٩٧ ، ١٠٣) .١- ان الدول المتشاطئة تضطلع بمشاريع كبيرة هادفة الى تحقيق التنمية لبلادها وبناء العديد من السدود وتغيير مجرى المياه وتوليد الطاقة الكهربائية .٢- عدم وجود اتفاقية دولية شاملة ملزمة تنظم عمليات الحصص والاستخدام المشترك لمياه نهري دجلة والفرات. ٣- ارتباط تركيا بكل من العراق وسوريا يتضاءل امام ارتباطها السياسي والعسكري بحلف الشمال الاطلسي (الناتو). وهنا يمكن رصد نقاط الخلاف بين كلا من تركيا والعراق من خلال تتبع مواقف الطرفين بما يلي :

يقوم الموقف التركي على عدد من المواضيع المطروحة اهمها :- ١- اعتبار نهري دجلة والفرات من الانهار العابرة للحدود وليس نهرين دوليين .٢- ضرورة تصنيف اراضي المشاريع بالتفصيل وتحديد الدورات الزراعية والمقننات المائية واحتياجات المشاريع الى المياه وفق اسس موحده وذلك عن طريق لجان فرعية متخصصة لجميع الاطراف. ٣- ضرورة تقييم فني – اقتصادي لجميع المشاريع بهدف وضع سلم اولويات لاستثمار المشاريع تنفيذا لمبدا الاستخدام الامثل للمياه. ٤- رفض مبدا تقاسم المياه وقبول مبدا استخدام المياه، وربط ترشيد استخدامها بدراسات تفصيلية حقلية ومكتبية في حوضي النهرين للبلدان المتشاطئة . ضرورة اعتبار نهري دجلة والفرات حوضا واحدا وامكانية نقل مياه دجلة الى الفرات عن طريق مشروع الثرثار شمالي بغداد . اما بالنسبة الى موقف العراق فيقوم على ما يلي .

١-اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وعدم امكانية نقل المياه لنهر دجلة الى حوض الفرات بسبب ملوحة منخفض الثرثار والذي هو بالاساس مشروع الدرء الفيضانات عن مدينة بغداد.٢-التاكيد على الالتزام بالحقوق المكتسبة لكل بلد، اي ان العراق يركز على احتياجات المشاريع القديمة، على ان يوزع الفائض من مياه الفرات بحسب توفره على المشاريع قيد التنفيذ ثم على المشاريع المخطط لها مستقبلا ، وعليه وفقا لهذه المؤشرات يلاحظ ان الموقف

التركي ازاء مشكلة الماء وكيفية التعاطي معها وسبل توظيفها فضلا عن تحكمها في منبع النهرين، وفق اساليب الضغط والتاثير على العراق (المصب)، قام وفقا لمنطلقات التعامل السلبي والتي تركز بعدة محاور رئيسة وهي .١- سياسة الصراع المتوازن (فرق تسد) .٢- استخدام المياه كورقة مساومة وضغط (سلاح النفط) .٣- المراوغة في التوصل الى اتفاق نهائي يرضي الاطراف المتشاطئة على حوضي النهرين. وعليه فان الوضع الحالي يشير الى ان الامور تسير بين (جذب وشد)، واهمال حق العراق من المياه، وهذا الحال قد اكدت عليه الامم المتحدة من خلال احد تقاريرها / وتوضيح اسباب المشكلة ترتبط بجملة عوامل وهي :. ١-السياسات غير الملائمة لادارة الموارد المائية. ٢- علاقات القوى الاقليمية والدولية غير المتوازنة. ٣- غياب المساواة في توزيع عائدات التنمية فضلا عن ذلك تشير التقارير الى ان مشكلة المياه ستتفاقم نتيجة التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة الحرارة مع تراجع كبير في هطول كميات المياه.

مما سبق ذكره، يلاحظ ان تركيا وهي تسيطر على مصادر المياه، تصر وباستمرار بانها غير ملزمة بان تهب مياهها لاي طرف، وهنا ينبغي الملاحظة الى انه وبحسب القانون الدولي (كما اشرنا)، فان تركيا ملزمة بالتفاوض والاتفاق قبل البدء في تنفيذ مشروعاتها على النهر، على اعتبار انه يجب الا يؤدي استقلالها للجزء من النهر الداخل في اقليمها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذلك النهر(المصري ١٩٩٤، ٤٨). وعليه فان المتابع للمسؤول العراقي في هذا الملف (الامن المائي) للمياه المشتركة وكل ما يرتبط بها يشخص مسببات الضعف الخطير الى عاملين او قسمين وهما :-

اولا: عوامل ضعف ذاتية- يبدو ان الموقف العراقي بضعفه الحالي مرجعه الى عدة اسباب وهي : ١- غياب استراتيجية واضحة للنظام السياسي حول ادارة ملف الموارد المائية المشتركة ، ٢- غياب موقف عام من مشكلة المياه المشتركة ، اي لابد من اتخاذ موقف موحد وقوي له تاثير كبير في متابعة جميع الحالات وفق حصص مائية عادلة وتوقيع اتفاقيات دولة تلزم جميع الاطراف باحترام قواعد القانون الدولي لجميع الاطراف.٣- عدم وجود تنسيق موحد بين مؤسسات الدولة العراقية لاسيما بين حكومة المركز والاقليم والحكومات المحلية في العراق. ٤- غياب الموقف المتوازن الذي يدرس العوامل طويلة الامد لمشاكل السدود الكبيرة وما انتجته من مخاطر على الامن المائي العراقي. ٥- غياب الخبراء والمختصين في ملف المياه ومن ذوي المعرفة بالقوانين الدولية الحاكمة بمسالة الموارد المائية المشتركة.

ثانيا:- عوامل ضعف موضوعية- من المعلوم ان موارد العراق المائية تاتي معظمها من دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) ، والمؤكد هنا ان تركيا حاليا بموقع قوة مؤثر ، وان نظام تحكمها

هذا يعتمد على سياسات الهيمنة على المياه ، كونها المنبع من سنوات طويلة، فضلا عن طموح تركيا الى ان تؤدي دورا كبيرا في المنطقة، ولها قوة عسكرية كبيرة، ولها حلفاء سياسيين داخل العراق، بالمقابل نجد ان ايران لديها عوامل قوة كبيرة ، ولها نفوذ واسع في المنطقة يوازي النفوذ التركي، بل حتى الامريكي، وهي اي إيران تقوم اليوم على سياسة الهيمنة والاستحواذ على المياه المشتركة منذ زمن بعيد، وهي اليوم تستثمر ضعف واقع العراق ، كل ذلك وغيره شكل ويشكل عائق امام المفاوض العراقي لان يكون له دور في مواجهة مشكلة الامن المائي العراقي .

ثانيا : تداعيات مشكلة المياه في العراق :- ان قراءة الواقع السياسي والاقتصادي للدول المتشاطئة وحركة مصالحها على خارطة التحولات السياسية والاقليمية والعالمية ، تكشف الجذور الحقيقية ونتائجها لما اصبح يعرف اليوم ب(مشكلة المياه) بين تركيا وايران من جهة والعراق من جهة اخرى ، وهي في الوقت نفسه مشكله سياسية قبل كل شئ ولا علاقة لها بما يروج حول مشكلة المياه الراهنة والمستقبلية وان وجدت هذه المشكلة بالواقع .

وعليه فالكثير من المؤشرات تؤكد ان المشكلة ستزداد في السنوات القادمة ، وستحصل شحة المياه في العراق على وجه التحديد ، اذ المتوقع ان تزداد معدلات السحب على المياه بشكل عام نتيجة تزايد الاحتياجات المائية للزراعة وانتاج الطاقة والصناعة وازدياد عدد السكان بشكل لا يتوقف مع القدرات المائية فضلا عن ظاهرة التغيير المناخي كما اسلفنا وكذلك تفاقم بين العرض والطلب على المياه بشكل سريع وعليه فسوف تزداد حدوث مواسم الجفاف في العديد من انهار العالم وبضمنها نهري دجلة والفرات وروافدهما والزيادة في نسب التصحر والتلوث المائي بشكل مخيف ، وهذا ما اشار اليه تحليل الامم المتحدة (الامن المائي وجدول اعمال المياه العالمية) لعام ٢٠١٣ حول واقع المياه والذي سيشكل نقصا حادا وهو بحد ذاته خطرا امنيا) . وعليه فان النقص في المياه يهدد بنزاعات داخلية واقليمية خطيرة، وعلى سبيل المثال يشهد الواقع العراقي الحالي نزاعات بين محافظات ومدن وعشائر مختلفة ، بسبب النقص الحاد في المياه، وكذلك تشهد اهوار العراق واقع الجفاف ، اذ لاتكفي الواردات المتاحة لادامتها على المدى البعيد، وهكذا تستمر المشكلة قائمة حول حصص المحافظات والمدن الجنوبية وتجاوزات كل منها على الحصص الاخرى وفي الوقت نفسه يتصاعد الخلاف حول ادارة المياه بين الحكومة المركزية من جهة وحكومة اقليم كردستان العراق من جهة اخرى ، بالمقابل نجد ان الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ (بان الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية – تخطط السياسات المتعلقة بمصادر المياه خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقا للقوانين والاعراف الدولية) (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥). وعليه يشير– الواقع العراقي في وقتنا

الحاضر الى تراجع مستمر في مسالة الأمن المائي – بسبب الهيمنة على مصادر المياه من قبل (تركيا وايران) ، ومحاولتهما فرض سياسات الامر الواقع بما يحقق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة العراق على وجه التحديد .وفقا لذلك نجد ان مشكلة المياه ترتبط بشكل عام بما تطمح اليهكل من تركيا وايران في ان يكون لها دورا اقليميا مؤثرا في المنطقة. وعليه فالامر هذا يتطلب الإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه، كيف بالعراق اليوم ان يواجه ازمة المياه ، وبتعبير اخر ما المطلوب منه اليوم وهو يواجه مستقبلا غامض في مجال أمنه المائي وبشكل خطير؟ بسبب السياسات الإقليمية لكل من تركيا وايران كمؤثر خارجي والتي بددت وشرذمت حقوق العراق وجردته من قدرته بالدفاع عن سيادته ونفسه وصون استقلاله، وقدرته على مواجهة التحديات التي تحيط بأمنه المائي والغذائي معا.

ثالثا: الآليات الناجعة لمواجهة مشكلة المياه : مما تقدم يتضح مدى خطورة وصعوبة مشكلة المياه في وقتنا الحالي ، والخطر القادم قد اكل من جرف امن العراق المائي الكثير، بالمقابل نجد وفقا لهذه النتيجة لايعني التسليم بموت نهري دجلة والفرات ، اذ ليس الاستسلام او التفريط بحقوق البلد هو السبيل الوحيد، كما يفترض البعض ، لاسيما وانه خيار صعب جدا لانه يتعلق بمصير العراق شعبا وارضا حاليا ومستقبلا . وعليه من خلال بحثنا هذا والذي تحدد اهميته والتاكيد هنا بان البلد لم يستخدم الموارد المتاحة امامه لحماية امنه المائي ، وابرز ما مطلوب منه، من عمل يكمن داخل البلد اولا وعلى العوامل الذاتية سالفة الذكر، اذ لا يمكن باي حال من الاحوال ان يرمي المسؤول العراقي (المفاوض) سبب ضعفه على حقيقة ان تركيا وايران معا في موقف اقوى ، وكذلك لا يمكن الطلب بان تحل مشاكلنا وخلافاتنا الداخلية قبل ان تتوجه لحماية امننا المائي ، اذا انتظرنا اكثر فلن يبقى لنا انهارا ندافع عنها ، لان المشكلة خطيرة جدا وتستحق تظافر جهود الجميع من مشرعين وسياسيين وإعلاميين وجمهور ومنظمات المجتمع المدني اي الجميع يتحمل المسؤولية اليوم لخطورة المشكلة . ولو ان البحث عن الاليات المطلوبة حول حلول مواجهة مشكلة المياه بهذا التعقيد ليس بالامر السهل ، لكن ذلك لا يعني عن المحاولة ، والامر هنا يتطلب اعتماد ادوات لإدارة النزاع بالطرق السلمية وفقا لعدة خطوات وهي .

اولا:– المفاوضات المباشرة :– يتطلب من العراق القيام بتقديم طلب موثق ومكتوب ، يطلب فيه التفاوض مع الدول المتشاطئة معه في مسالة الأمن المائي ولاي مشروع يتم انشاؤه ، وما يهدد او يتسبب بخطر على واقع العراق المائي مثلا ضد مشروع (الكاب ،اليسو ،داريان والجزره..وغيره).

ثانيا : الوساطة او المساعي الحميدة :-تأتي هذه المرحلة في حال فشل الخطوة الأولى اي في حال عدم استلام مواقف او ردود ايجابية حول طلب التفاوض وهنا على الحكومة العراقية ان تطلب الوساطة من طرف ثالث يقوم بالتوسط بين الطرفين للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف .

ثالثا: التحكيم :- اما في حال فشل الخطوتين السابقتين يتم الاتفاق على عرض الطرفين خلافاتهما على جهة مختصة للتحكيم مثلا عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية اواشراك الامم المتحدة بمؤسساتها المختلفة كالامانة العامة او الجمعية العامة ومجلس الامن لغرض الضغط على جميع الاطراف للالتزام واحترام قواعد القانون الدولي ذي العلاقة بمسالة المياه لكي يتم وضع تقسيم عادل لمياه النهرين وتنظيم استغلال الموارد المائية المتاحة طبقا لتلك القواعد وتمكين العراق بالاعتماد والاسهام في الحفاظ على امنه المائي من خلال توثيق العلاقة مع الدول المتشاطئة معه . واذا حصل انسداد او تصلب المواقف للدول المتشاطئة مع العراق في ايجاد حل جذري لمشكلة المياه اصبح من الضروري هنا الى وجود موقف عربي موحد لمواجهة هذه المشكلة وتداعياتها المستقبلية التي تواجه العراق والضغط على تركيا بشان سياساتها المائية ، وان تحل المشكلة على وفق قواعد القانون الدولي بما يكفل الحقوق المكتسبة بالتقسيم العادل لمياه النهرين ، وما يتعلق بالخطط والسياسات المائية مع دول الجوار للعراق ودعم حقوق الاخير. وادارة الطلب على المياه تتحقق من خلال عدة ادوات او اجراءات تهدف الى التحكم في استعمالات المياه وخفض الاستهلاك واعدة توزيع الحصص بين القطاعات الاستهلاكية بشكل عادل وتندرج هذه الاجراءات تحت مايلي(قديس ،هاني احمد ابو ٢٠٠٤، ٢٨) :-

اولا:- اجراءات ادارية : تتضمن هذه الاجراءات القوانين والانظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والاسراف في استخدامات المياه، ووضع مواصفات البناء الامثل للاستعمال الافضل للمياه من خلال مواد ذات نوعية سليمة في مجال شبكات المياه تمنع الضياع والمتسرب للمياه ، واعتماد زراعة المحاصيل التي لاتستهلك كميات كثيرة من المياه .

ثانيا:- إجراءات اقتصادية :وتتضمن هذه الإجراءات على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع اسعار المياه تغطي التكلفة الحقيقية .

ثالثا:- إجراءات فنية : تقوم هذه الاجراءات على تركيب العدادات لمحاسبة المستهلك عن الكمية المطلوبة والمحددة للمياه، التي يقوم باستخدامها والكشف عن التسرب للتقليل من حجم الفاقد والتحكم في ضغط المياه .

رابعا :- اجراءات التوعية والتعليم :- هذه الإجراءات تقوم على أساس التوعية الجماعية لدى المستهلكين بمختلف فئاتهم ، لكي يدركوا قيمة المياه التي يستعملوها وضرورة الحفاظ عليها .

رابعا :- الرؤية المستقبلية لمشكلة الامن المائي في العراق : ففي اطار ماتم ذكره من افكار تخص الامن المائي في العراق ، من مؤشرات ومعطيات اغلبها خطيرة وصعبة ، ممكن ان نحدد الرؤية او المشاهد المستقبلية لمسالة الامن المائي في البلد ، فقد توصل الباحث من خلال تتبع ماتم بحثه وتحليله واسقراء النتائج من مشكلة هذا الموضوع المعقد والشائك، كان لزاما استنباط توصيات ، يمكن عرضها كمؤشرات لتطبيقها على حوضي(نهري دجلة والفرات). وفي هذا المجال تحين الفرصة لنا بوضع مشاهد لمستقبل مشكلة الامن المائي في العراق

السيناريو الاول :- يرجح هذا السيناريو الى التعاون بين الدول المتشاطئة (المنبع والمصب) وتجاوز الخلافات الحالية لاسيما بين العراق وتركيا ، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافس والصراع والمصالح الفردية ، مع تحييد الخلاقات السياسية من خلال الة التفاوض، اي يمكن من خلالها البناء على ماتحقق من قبل وتفعيل احد آليات التفاوض المائية ، المتمثلة في بناء المشروعات المائية او صياغة اتفاقية مائية ، او تواجد مفوضية مائية للحوضين (مؤسسة ، منظمة ، تشكيل مفوضية عليا) يتم من خلالها تحقيق التنسيق بين الطرفين وبدء ادارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها .

السيناريو الثاني :- استمرار غياب التعاون بين دول المنبع ودول المصب ، وكذلك استمرار عمليات الشد والجذب ، وتسويف المواقف وتمييعها استنادا الى مبدا اللاتفاوض ، فضلا عن غياب التنسيق بين مختلف الاطراف، وتلك الانشطة تفتقر للطابع الهيكلي المستقر والتي لها صفة الاستمرار في احداث اثارها ، وعليه واستنادا الى مايجري على الساحة السياسية في وقتنا الحاضر. وتغيير ميزان القوى لصالح دول بعينها ، فان الباحث يرجح السيناريو الاول ، لانه السيناريو الاقرب الى تحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف بل انه الأكثر واقعية حيث تم وفي اكثر من مناسبة التلويح بالتعاون من الجانب التركي تجاه مشكلة المياه مع العراق في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة ، وان تركيا تؤكد بانها على استعداد للتحاور ومناقشة مشكلة مياه الحوضين من خلال برنامج متكامل يشمل ابعاد المسالة جميعها ، عن طريق تقاسم المنافع وليس تقاسم المياه، كما انه يتم السعي الى تصفير المشاكل وبالنتيجة سيتم تجنب التكلفة السياسية غير المتوازنة بين جميع الأطراف للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بل من خلال التعاون المائي سيتم بحث فكرة حروب المياه الى جانب تحقيق التعاون بمعناه الشامل ، ليصل الى فكرة التكامل بمعنى تحقيق التعاون السياسي، والاجتماعي من خلال الادارة المتكاملة

للموارد المائية ، والحوكمة المائية ، والاستخدام الامثل لتلك الموارد اعتمادا على الإدارات المائية الناجعة المشتركة .

الخاتمة والاستنتاجات– والتوصيات .

في ختام بحثنا هذا نصل الى **نتيجة مهمة** بان النقص في المياه اليوم يمثل مشكلة عالمية خطيرة، تجتاح العديد من دول العالم، ومنها العراق موضوع البحث، ومع تنامي الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة، هنا اصبحت الزيادة في عدد البلدان التي تعاني من العجز المائي ، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه عن الحد اللازم لاستمرار الحياة بشكلها الطبيعي، لذا أصبحت ندرة المياه تمثل قيدا على التنمية المستدامة للدول. ، لذا يتطلب الاهتمام بتطوير مؤسسات الدولة من اجل ان تقوم بواجبها على اتم ما مطلوب منها ، فضلا عن تغيير أنماط الاستهلاك المفرط في الإسراف في استخدام وتوزيع الحصص المائية بطريقة عادلة بين قطاعات المستهلكين . وبسبب الخلافات المائية القائمة مع تركيا وايران وبسبب بعض القيم الاقتصادية، والاجتماعية السائدة، في مجتمعنا

الاستنتاجات من مشكلة الأمن المائي في العراق التي توصل اليها الباحث بما يلي :

١– إن الأمن المائي في العراق سيواجه عجزا مائيا في المستقبل القريب.

٢– عدم وجود سياسة مائية واضحة متفق عليها ، انعكس ذلك على تذبذب وتفاوت تقديرات الحاجة المائية، للعراق في الوقت الحاضر والمستقبل .

٣– ان الجزء الاكبر من المشاكل المائية التي يعانيها العراق في الوقت الحاضر والمستقبل وهو سياسي ، محض .

٤– فشل المؤتمرات الدولية والمنظمات في بلورة قانون دولي بشان المياه .

٥– الاستخدام العراقي للموارد المائية ما يزال بدائي وغير اقتصادي .

٦– ان التلوث يتصاعد بصورة مقلقة في المياه العراقية .

٧– أن اقصر الطرق لضياع حقوق العراق في مسالة المياه، هو التصدي للمسبب منفردا بعيدا عن الإجماع العربي

توصيات – أول الأمر يتطلب من المسؤولين العراقيين إلى تعبئة موارده بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بالشكل الذي يعزز أمنه المائي ..فعلى **المستوى الدولي** يجب الاهتمام أكثر بالأداة السياسية الا وهي الإدارة التفاوضية من خلال وضع قضية المياه على طاولة المنظمات الدولية المختصة مع اعتماد الخطط والاتفاقيات القانونية المنظمة لهذه المشكلة. اما على **المستوى الشعبي** وهذا المستوى يتطلب الأتي :

١- إيجاد سياسة مائية واضحة لاستثمار كامل الموارد المائية .
٢- اعتماد وسائل الري والزراعة الحديثة لرفع إنتاجية الأرض وتحقيق استثمار أفضل .
٣- العمل بأسرع وقت ممكن لعقد اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه وفقا للقوانين الدولية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفراق .
٤- إنشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما .
٥- توعية المجتمع على أهمية المياه في حياتهم وضرورة ترشيد الاستهلال في استخدامات المياه.
٦- توسيع الاعتماد على المياه الجوفية في الزراعة وبشكل علمي لإطالة عمر هذه المياه لأطول فترة ممكنة.
٧- زيادة اعتماد البحوث والدراسات الخاصة بمسالة المياه وكيفية الحفاظ عليها .
٨- العمل على استقدام الاستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي والري والخبرات الفنية المطلوبة في مجال الأمن المائي.
٩- بالإمكان الاستفادة من إعادة استخدام مياه الصرف الصحي .

المصادر باللغة العربية :

١- القران الكريم .
٢- اولا: الوثائق والتقارير.
٣- الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ .
٤- تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام ٢٠١٧، مسالة بقاء مبادرة السلام الازرق . جنيف .
٥- الزواوي، خالد محمد .٢٠٠٤. *الماء الذهب الازرق في الوطن العربي*. القاهرة : مجموعة النيل العربية .
٦- المصري ، جورج.١٩٩٤ . *الامن المائي في عالم متغير*. قبرص: دار الملتقى للنشر والطباعة.
٧- الخفاف ،عبد علي.١٩٨٥. *نظرية الامن القومي* . بغداد: دوريات افاق عربية ، العدد(٣)، ايلول.
٨- الربيعي ، صاحب. ٢٠١٤. *تنمية وادارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي* . بيروت: شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات .
٩- الشمري ، محمد بديوي. ٢٠٠١. *التعطيش السياسي- تفصيل في مسالة المياه في العراق*. بغداد: دارالشؤون الثقافية العامة.
١٠-الشامي، مريم عبدالسلام.٢٠٢٠. *دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

١١-العاني، فارس مظلوم.٢٠١٢. *السياسة المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية* . عمان: دار صفاء للطباعة والنشر.

١٢-الاشرم ، محمد .٢٠١٢. *المياه الحقيقية- طرق الحساب والمنافع التجارية العالمية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٣-بوستيل ، ساندرا.١٩٩٤. *الواجهة الاخيرة مواجهة ندرة المياه* ، ترجمة علي حسين حجاج. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

١٤-حسين ، فتحي علي.١٩٩٧. *المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٥-داود، اسماعيل.٢٠١٧. *المفاوض العراقي – سداليسو وقراءة في اتفاقية استخدام المجاري الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧* . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٦-ديدوح،عبدالرحمن.٢٠١٧. *الامن المائي والاستراتيجية المائية في الجزائر (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.*

١٧-ربيع، حامد عبدالله .١٩٨٨. *نظرية الامن القومي*. بغداد: دوريات افاق عربية ، العدد(٣) ، ايلول.

١٨-فهمي، عبدالقادر محمد . ١٩٨٨. " في مفهوم الامن القومي والامن القومي العربي". *مجلة الامن القومي العربي* .

١٩-منظور ، ابن . ١٩٨١. *لسان العرب المحيط*، اعداد وتصنيف يوسف خياط وندعيم مرعشلي .المجلد الاول . بيروت.

٢٠-ماكنمارا، روبرت.١٩٧٠. *جوهر الامن* ، ترجمة يونس شاهين . القاهرة.

٢١-عباس ، شهاب محسن.٢٠١٣. العراق والاستراتيجية المائية :دار الكتب والوثائق، بغداد .

٢٢-عبد الرحمن،عطا فهد.٢٠١٢. "الامن المائي الاردني (التحديات والاخطار)". .عمان: رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط/ كلية الاداب والعلوم.

٢٣-طايع ، سلمان.٢٠١٥. *اعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية*.القاهرة: السياسة الدولية .

٢٤-شروف، عصام.٢٠١٥. *ازمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب .

٢٥-قديس ، هاني احمد ابو.٢٠٠٤. *استراتيجية الادارة المتكاملة للموارد المائية* . الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد(٥٤).

٢٦- حيدر، كرار رحيم.٢٠٢٠ . "تاثير متغير المياه على العلاقات العراقية- الايرانية بعد عام ٢٠٠٣ "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

٢٧- محمد ، حنان طاهر.٢٠٢٢."السياسة المائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاثر والسلوك "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية .

٢٨- الدويكان،سناء.٢٠١٨." مفهوم الامن المائي" . http://mawadoo3 .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- The Holy Quran.

2- First: documents and reports.

3- The Iraqi constitution in force for the year 2005.

4- Report of the Global High-Level Panel on Water and Peace 2017, The Question of Survival of the Blue Peace Initiative. Geneva.

5- Al-Zawawi, Khaled Muhammad. 2004. *alma' aldhahab alaizaraqu fi alwatan alearabii* [*Blue gold water in the Arab world]*. Cairo: The Arab Nile Group.

6- Al-Masry, George, 1994. *alamin almayiyu fi ealam mutaghayirin* [*Water security in a changing world*]. Cyprus: Dar Al-Multaqa for publishing and printing.

7- Al-Khafaf, Abd Ali, 1985. *nazariat alamin alqawmii* [*National security theory*]. Baghdad: Arab Horizons Periodicals, Issue (3), September.

8- Al-Rubaie, Sahib. 2014. *tanmiat wadarat almawarid almayiyat ghayr altaqlidiat fi alwatan alearabii* [*Development and management of non-traditional water resources in the Arab world*]. Beirut: Al-Diwan Company for Arabic Printing of Encyclopedias.

9- Al-Shammari, Muhammad Budaiwi. 2001. *altaetish alsiyasi- tafsil fi masalat almiah fi aleiraqi* [*Political Thirst - A Detail of the Water Issue in Iraq*]. Baghdad: General Cultural Affairs House.

10- Al-Shami, Maryam Abdel-Salam. 2020. *Water diplomacy from conflict to cooperation*. Cairo: Al-Araby for publishing and distribution.

11- Al-Ani, Faris Mazloum. 2012. *Water policy and its implications for the Arab water crisis*. Amman: Dar Safaa for printing and publishing.

12- Al-Ashram, Muhammad. 2012. *Real water: calculation methods and global commercial benefits*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

13- Bustel, Sandra.1994. *The last interface facing water scarcity, translated by Ali Hussein Hajjaj*. Amman: Dar Al-Bashir for publication and distribution.

14- Hussein, Fathi Ali. 1997. *Water and cards of the political game in the Middle East*. Cairo: Madbouly Library.

15- Daoud, Ismail. 2017. *The Iraqi negotiator - Sadalisu and a reading of the 1997 agreement on the use of sewage for non-navigational purposes*. Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing.

16- Diduh, Abdul Rahman. 2017. *Water security and water strategy in Algeria (Arab Democratic Center for Strategic and Political Studies.*

17- Rabi`, Hamid Abdullah, 1988. *National security theory*. Baghdad: Arab Horizons Periodicals, Issue (3), September.

18- Fahmy, Abdel Qader Mohamed. 1988. "On the Concept of National Security and Arab National Security." *Arab National Security Journal*.

19- Perspective, Ibn. 1981. *Lisan al-Arab al-Muheet, compiled and compiled by Youssef Khayyat and Nadim Maraachli*. Volume One. Beirut.

20- McNamara, Robert.1970. *The essence of security, translated by Younes Shaheen*. Cairo.

21- Abbas, Shihab Mohsen. 2013. *Iraq and the water strategy*: Dar al-Kutub and Documentation, Baghdad.

22- Abdul Rahman, Atta Fahd. 2012. "Jordanian Water Security (Challenges and Dangers)". Amman: Master's thesis, Middle East University / College of Arts and Sciences.

23- Taya, Salman. 2015. Declaration of Principles of the Renaissance Dam and Egyptian Water Diplomacy. Cairo: International Politics.

24- Shrouf, Essam. 2015. *The water crisis of the Tigris and Euphrates basin between development motives and cooperation constraints*. Damascus: The Syrian General Organization for Books.

25- Qudais, Hani Ahmed Abu, 2004. *Integrated water resources management strategy*. Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (54).

26- Haider, Karrar Rahim. 2020. "The Impact of the Water Variable on Iraqi-Iranian Relations After 2003", Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad.

27- Muhammad, Hanan Taher.2022. “Water policy in Iraq after 2003, a study of impact and behavior,” master’s thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University.

28- Al-Duwaikan, Sana. 2018. “The concept of water security.” http://mawadoo3
.